الفصل الرابع

دور الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط(*)

(*) كتب هذا الفصل فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٦م.

obeikandl.com

obeikandl.com

قد يكون من الملائم بالنسبة لى أن أبدأ بعرض أوراق اعتمادى قبل أن أتحدث إليكم فى هذا الموضوع، وبما أنه قد لا يكون من الإنصاف أن أعرض النسخة الخاصة بى، أو حتى أن أعتمد على التعليقات الرقيقة جدًا التى قدمتنى، دعونى أقرأ عليكم خطاب توصية علىَّ بعث به إلى إحدى الصحف الصغيرة فى انجلترا، وهى صحيفة «إندكس أون سينسورشيپ» حيث كتبت فيها مقالة موجزة حول بعض جوانب موضوعنا الحاضر.

العزيزدان

أرجو المعذرة على الكتابة إليك مرة أخرى بصفتك رئيس وعضو هيئة تحرير صحيفة إندكس أون سينسورشيپ، غير أننى لا أستطيع أن أقاوم ذلك. ففى أحدث عدد لدى، عدد يوليو/ أغسطس ١٩٨٦م، تظهر مقالة تدعو فى الحقيقة إلى الدهشة، تبدأ هذه المقالة من الصفحة الثانية، وتمتد طويلاً، و تعتبر هذه المقالة هجومًا على الولايات المتحدة وحكومة الولايات المتحدة وصحافة الولايات المتحدة من قبل ناعوم تشومسكى.

من المؤكد أنك تعلم الكثير عن تشومسكى، فهو مدافع مغال فى الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع فى كتاباته الخاصة بالشرق الأوسط معايير جديدة للتضليل الفكرى والانتقام الشخصى، لم يعد هناك فى الحقيقة أحد فى الولايات المتحدة - يأخذ تشومسكى على محمل جاد على ضوء تاريخه المثير للدهشة. لذلك أجده شيئًا يتعذر تفسيره أن يعطى ثلاث صفحات ليواصل فيها هجومه على واحدة من أكثر الصحافات حرية فى العالم. إن إعطاءه هذه المساحة الكبيرة يعبر بشكل واضح عن تقدير خاص لجهوده التى لا تنقطع دومًا. هل من الجائز أن المحررين لديك لا يعلمون من هو

تشومسكى؟ وأن يكونوا غير مدركين لتاريخه؟ هل يمكن أن يكونوا مقربين له إلى ذلك الحد الكبير حتى أنهم قرروا ـ مع ذلك ـ أن يعطوه هذا المنبر؟ وإذا كان الوضع كذلك، فلماذا؟

حمل الخطاب توقيعًا باسم «إليوت» ألا وهو إليوت أبرامز مساعد وزير الخارجية للعلاقات الأمريكية الدولية، وتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٨٦م، وكتب على ورق من الأوراق الرسمية للوزارة، ولذلك يعتبر كما أعتقد بمثابة وثيقة عامة (حذفت منها بعض التعليقات الشخصية).

أستشهد بهذا الخطاب لسببين: الأول لأننى أقدره بالطبع مثلما أقدر لنفس الأسباب تمامًا جهود المستشارين السوفييت فى العالم الثالث فى العمل على منع تداول إصداراتى من الكتب (مثلما فعلوا لسنوات فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى) وفى رفض طلب التأشيرة الوحيدة التى تقدمت بها للسفر إلى أوروبا الشرقية. تدل ردود فعل «المفوضين» غالبًا على أن المرء ينتهج مؤكدًا النهج الصحيح. وبرغم كل ذلك فإن الخطاب يعتبر ذا علاقة وثيقة بموضوعنا. فهو يعطى رؤية كاشفة (وليست غير نمطية) فى عقلية إدارة ريجان وعقلية اللوبى الإسرائيلى أيضًا. وينبغى أن أنوه إلى أن خطاب أبرامز كان جزءًا واحدًا فقط من وابل مؤثر من النيران أطلق ضد الصحيفة لجسارتها فى نشر تعليقات نقدية على الولايات المتحدة وإسرائيل، اعتبرها القيمون على العقيدة غير لائقة. هذه ظواهر اعتادها شخصيًا الكثير منكم، وهذه حقيقة تعتبر أيضًا ذات علاقة وثيقة بموضوعنا لأسباب جلية.

دعونى أطرح جانبًا العجز الكبير فى إدراك السخرية. تذكروا أن هذه الصحيفة تتحدث عن الرقابة، وتتعرض حاليًا لهجوم؛ لأنها سمحت بنشر عمل موجز يعبر عن الحقيقة وتحليل لا يطيب إلى **«المفوضين»**. ما يكشفه الخطاب هو وطأة الطابع الاستبدادى فى عقلية الشخصيات القيادية فى إدارة ريجان، فلا تتاح حتى أقل فرصة للفكر الخارج عن النظام. وأنا لا أرغب فى الإيحاء بأن ذلك يحدث خارج نطاق السياسة الأمريكية. لسوء الحظ أنه ليس كذلك. فى ممارساتها وأسلوبها وتعهداتها لا تبدى إدارة ريجان موقفًا متطرفًا داخل هذا النطاق، متطرفًا من حيث الشوفينية المنفعلة ـ **التى احتكرت لنفسها المصطلح الرفيع، مصطلح «المحافظ» ـ والتى تتسم بالتفانى فى الكذب والخروج على القانون ورفع قوة وعنف الدولة ومحاربة الحرية الشخصية**

والحريات المدنية، وما أحدثته من تطورات تنذر بالشؤم فى نزعتها وأهميتها لمستقبل السياسة الأمريكية والمجتمع، ومن ثم إلى الشرق الأوسط وإلى العالم، والتى حازت الميزان المرعب للقوة الأمريكية.

لم تمض معالم إدارة ريجان هذه دون أن يتنبه العالم لها، وأثارت بالطبع اهتمامًا بين المحافظين الحقيقيين هنا فى الولايات المتحدة - حيث يوجد القليل جدًا منهم فى الحكومة وفى وسائل الإعلام - وفى الخارج.

قال «ديفيد واط» مدير المعهد الملكى للشئون الدولية بـ «لندن» فى مقالة نشرتها له صحيفة فورن أفايرز منذ ثلاثة أعوام:

[يعتقد قطاع عريض من العالم] بأن الصدع الواقع بين الرؤية الأمريكية الحالية للعالم ورؤية العالم لأمريكا.. [مع استثناء إسرائيل وجنوب أفريقيا والرئيس الفيليبينى ماركوس، وعدد قليل من الحكومات اليمينية فى أمريكا الجنوبية والوسطى] يكمن فى أن حكومة ريجان قد بالغت بشدة فى رد فعلها على التهديد السوفييتى بما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الأمريكى (ومن ثم العالمى أيضًا) ويعجل بسباق التسلح، وإساءة التقدير فى حكمها على المجريات فى العالم الثالث، وتدنٍ كبير فى قيمة لغة الحوار الدولى بظهور لغة محمومة.

ويضيف قائلاً: «أرى من واقع خبرتى التى يتعذر تقريبًا نقلها حتى إلى أكثر الأمريكيين خبرة، أن الرؤية النقدية قد أصبح لها جذور متعمقة إلى حد بعيد وانتشار على نطاق عريض».

حقيقة أيضًا تعتبر ذات أهمية. وكما لو أنه يؤكد على هذا الرأى فى مقالته التى تدور حول الوضع الراهن على المسرح الدولى، نرى محرر فورن أفايرز ويليام باندى يكتب قائلاً: إنه فيما يتصل «بدرجة التهديد الصادر من الاتحاد السوفييتى.. فإن الرؤية العريضة لإدارة ريجان تبدو لهذا الملاحظ أقرب إلى الواقع من المواقف - التى تزيد غالبًا فى دمويتها، وضيق أفقها - المعلنة لأمم أخرى كبيرة».

يبالغ واط فى الحقيقة فى نقطة «الصدع» فالأصفياء الأوروبيون لم يتزحزحوا عن هستيريا الريجانية كما يشير واط، وتتعدى «الجهات المستثناة» تلك التى ذكرها، فيدخل فى الاستثناء بشكل خاص فرنسا، حيث تبنى كثير من المفكرين الباريسيين المغالاة

الريجانية التى أصبحت بدعة جديدة عندهم. علاوة على ذلك، وكما يشير تعليق باندى، فإن ما يقوم واط على وصفه يمثل رأى الصفوة فى الولايات المتحدة إلى جانب رأى إدارة ريجان، حيث إن باندى يكتب عن قرب من الطرف المقابل لطيف الصفوة. فـ «واط» يصف الصورة المتطرفة لرد فعل الصفوة العام، على المشاكل التى أحدثتها حرب ڤيتنام، بما فى ذلك الضرر الذى لحق بالاقتصاد الأمريكى والفوائد التى جناها المنافسون له فى الصناعة، والانهيار الذى أصاب النظام فى العالم الثالث وفى الداخل، تلك عوامل تتطلب تدخلاً شديداً من الدولة، وبالتالى يوضع التهديد الروسى المفيد فى دائرة الاهتمام، ذلك التهديد الذى يظهر على السطح دائمًا فى مثل هذه المواقف. غير أن النقطة الجوهرية عند واط دقيقة تمامًا.

ازدادت عزلة الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت وكشفتها ـ على سبيل المثال ـ أعمال التصويت داخل الأمم المتحدة على سلسلة كبيرة من القضايا. فخلال الأسابيع القليلة الماضية، بلغ عدد أصوات أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٤ صوت مقابل صوت واحد لصالح إقامة منطقة سلام بجنوب الأطلنطى، و٩٤ صوتًا مقابل ٣ أصوات فى مناشدة الولايات المتحدة أن تلتزم بقرار المحكمة الدولية الذى يطالب بوقف عدوان الولايات المتحدة على نيكاراجوا، شارك الولايات المتحدة فى هذا التصويت الأخير دولتان عميلتان وهما السلڤادور (الدولة «المستقلة» «بنفس المعنى الذى به پولندا دولة مستقلة عن الاتحاد السوڤييتى) وإسرائيل التى اختارت لنفسها أن تصبح دولة مرتزقة تحمل سلاحًا يعمل لصالح الولايات المتحدة. ذاعت الشهرة السيئة عن عزلة الولايات المتحدة فى التصويت على مشاريع قرارات تخص الشرق الأوسط. غير أن الظاهرة أصبحت أعم إلى حد كبير، فبين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٥م فقط، لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام حق الڤيتو فى مجلس الأمن سبعًا وعشرين مرة بالمقارنة بخمس عشرة مرة منذ نشأة الأمم المتحدة (كلها منذ عام ١٩٦٦م) وأربع مرات ضد مشاريع قرارات للاتحاد السوڤييتى خلال الثمانينيات.

يعتبر رد الفعل ردًا مشوقًا. فمنذ النشأة الأولى للأمم المتحدة عندما كانت تخضع بقوة لسيطرة الولايات المتحدة وإمكان استغلالها فى أهداف الحرب الباردة، كان الموقف العام تجاه المنظمة موقفًا مؤيداً جدًا، وكان هناك حوار جاد حول الأسباب التى جعلت الاتحاد السوڤييتى ـ الذى كان فى شبه عزلة آنذاك ـ سلبيا لتلك الدرجة. ربما نتج

ذلك عن استخدام حفاضات الأطفال عززت «السلبية» ـ وهو مصطلح يطلق بعض المتشككين عليه «تحفيض السلبية لدى الأطفال». وفى الوقت الذى انحرفت فيه هيمنة الولايات المتحدة على العالم عن ذروتها الظاهرية فى فترة ما بعد الحرب، وازدياد الاستقلال النسبى لأعضاء الأمم المتحدة، تغير موقف الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة، وأصبح أكثر انتقاداً وأكثر عدائية . . ولم نعد نقرأ مقالات تحليلية عن السلبية الغريبة للروس، بل على الأحرى عن الحقيقة الغريبة أن العالم أصبح بلا نظام، كما يراه ريتشارد بيرنشتين مراسل النيويورك تايمز فى الأمم المتحدة.

أظهرت استطلاعات للرأى فى أوروبا نتائج مماثلة. فقد أظهر آخر استطلاع صنفته وكالة الإعلام الأمريكية أن الرأى الأوروبى خارج فرنسا يثق فى ميخائيل جورباتشوف فى مسألة الحد من الأسلحة أكثر من ثقته فى ريجان بنسبة أربعة إلى واحد فى انجلترا وسبعة إلى واحد فى ألمانيا.

لا تكترث إدارة ريجان بالعزلة الدولية، فقد أظهرت فهماً داهية للقوة المؤثرة للعنف والإكراه. ومثل بعض من سلفها، ومثيلاتها فى أماكن أخرى من العالم، **فإنها تدرك جيداً أن الانتصارات الرخيصة على الضعفاء والعزل من الأعداء يمكن استغلالها فى إثارة مشاعر الوطنية والحماسة الشعبية فى الداخل، إذا أمكن إدخال الخوف فى قلب المجتمع من خلال تهديدات خطيرة تمس وجوده، ويحضرنى فى هذا المقام من بين الأمثلة الغابرة تحذيرات هتلر بتطويق ألمانيا من قبل الدول المعادية التى عقدت العزم على القضاء عليها، فالتشيك خنجر مصوب إلى قلب ألمانيا، و«عدوانية وإرهاب التشيك والپولنديين» وفوق كل ذلك التهديد بمؤامرة يهودية دولية. أدرك الريجانيون جيداً ما أطلق عليه «إتش إل منكن»: «الهدف الكامل للسياسة العملية» أى بأن تشعر المجتمع دائماً بالخطر (ومن ثم يقاد المجتمع المتذمر إلى شاطئ الأمان) بترويعه بسلسلة لا تنتهى من البعابع أو الغيلان، كلها من نسج الخيال**. وبالنسبة إلى الجزء الباقى من العالم فالسيطرة الثقافية للولايات المتحدة كبيرة جداً إلى حد يكفل تبنى تلك المعتقدات التى استنبطت لأغراض داخلية مع أنها قد تكون مضحكة ، وإذا لم يحدث ذلك ورفضه بتصلب حلفاء الولايات المتحدة، فيظل التهديد بالعنف المتصاعد أمراً مصدقاً ومستغلاً بشكل فاعل.

تمثل حملة الدعاية على الإرهاب الدولى إحدى أمثلة الاستخدام البارع لهذه

الأساليب فى الداخل والخارج. فصناع السياسة فى إدارة ريجان يعلمون أن العناصر الليبرالية داخل الكونجرس ووسائل الإعلام يمكن ترويعها بسهولة بتوجيه الاتهام إليها بأنها لينة «خرعة» تهاب القتال، وقليلة الكفاءة والعزم فى مواجهة البعبع أو الغول وما شاكله، والذى يتصادف ويشاء حظه العاثر أن يصبح وحش اليوم، ومن ثم فإنها ستنضم بامتثال إلى «الحرب الصليبية على الإرهاب»، كما أنهم يدركون أن مصادر العنف الضخمة التى تقع بحوزتهم تسمح بازدراء الرأى العالمى. وفى الحقيقة فهم يستغلون دائمًا المخاوف من عنفهم كما حدث فى قمة طوكيو بعد أعمال القصف لليبيا، عندما حث الريجانيون الأصفياء الغربيين على المشاركة، بتحذيرهم بأنهم إذا لم ينضموا إلى الصف، فلن يصدقوا ما قد يفعله «الأمريكيون المجانين» المرة القادمة.

ظهر موقف الإدارة المزدرئ للكونجرس كذلك عند كل منعطف، فعلى سبيل المثال حدث فى الشهر الماضى فى مناقشات مشروع قانون التفويض العسكرى، أن أصر مجلسا الكونجرس على القول بأنهما ناشدا أعضاء السلطة التنفيذية الالتزام بمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية٢ لصالح الأمن القومى. وبعد عدة أسابيع أعلنت الإدارة أنها كانت تشرع فى تجاوز حدود محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ٢، وفسر ذلك متحدث باسم الإدارة وقال: « إن الكونجرس ذهب لقضاء الإجازة وإن قمة أيسلندا انقضت، و[جورباتشوف] ليس من المتوقع أن يأتى إلى هنا لبعض الوقت. لذلك فما هو الشىء الذى يمنعنا؟» بمعنى آخر: الشرطى ينظر فى الاتجاه الآخر فلماذا لا نسرق المتجر؟وبالفعل فإن وجود الكونجرس مثل عدمه، والإدارة تعلم ذلك جيدًا، كما أن الكونجرس لم يثبت صعوبته أمام عصابة تجتاح المعارضة المثيرة للشفقة.

والموقف تجاه العامة قد ظهر من خلال ما أسماه أحد المسئولين فى إدارة ريجان «عملية حرب نفسية كبيرة» أعدت لضبط أجندة الحوار حول نيكاراجوا ـ حملة تضليل أطلقت الاسم الخطأ «عملية الحقيقة»، الأمر الجدير بأن يذهل جوبلز وستالين. فالتضليل كان ـ ولا يزال ـ خاصية من خواص الإداره منذ نشأتها الأولى، غير أن وسائل الإعلام والكونجوس يتظاهران دائمًا بالشعور بالصدمة عند كل انكشاف جديد لإحدى المسائل، وكان من أحدثها حملة التضليل التى عنيت بموضوع ليبيا خلال عام ١٩٨٦م. وفى هذه الحالة تطلب عرض الدهشة الغاضبة حالة بسيطة من فقدان الذاكرة، ففى أوائل شهر أغسطس عام ١٩٨١م نقلت النيوزويك عن الحكومة برنامج

التضليل الذى أعد لإحراج القذافى وحكومته، بالإضافة إلى أعمال منتقاة لإرهاب الولايات المتحدة داخل ليبيا، لمحاولة إثبات أن القذافى كان محل معارضة من قوة سياسية داخلية فى ليبيا، كما كان هناك أيضًا حملات تضليل واسعة نجحت بفضل التعاون المقدم من وسائل الإعلام فى مسائل سباق التسلح ومسائل أخرى كثيرة.

ونكتشف أمورًا أخرى بشأن برنامج مُتْقَن لتفادى القيود التى يفرضها الكونجرس على تقديم المساعدات للجيش الإرهابى الوكيل الذى يشن حربًا على نيكاراجوا، أو الجيش الذى اصطلحت الحكومة والصحافة الموالية على تسميته «مقاومة» لكى تشن الولايات المتحدة حربًا على نيكاراجوا من قواعد خارج حدودها (يستخدم مصطلح «الجيش الوكيل» بشكل مختلف فى الوثائق الداخلية للبيت الأبيض، ولا يخفى إرهابه فى التقارير السرية). وللاستشهاد بإحدى صور التخطيط الدقيق الذى يكمن خلف العمليات الإرهابية، **تأمل جيدًا فى قرار إدارة ريجان ببيع طائرات أواكس (من المؤكد أنها طائرات أصبحت عديمة النفع تمامًا) إلى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٨١م. لم تحظ هذه الخطوة بتأييد عام على المستوى السياسى، ولم يكن واضحًا فى ذلك الوقت السبب الذى جعل الإدارة تعتزم القيام بهذه الخطوة. وظهرت آنذاك بعض الأسباب الملائمة. فقد توقعت تلك المجموعة التى تقوم بالتخطيط لريجان ـ عن وضوح رؤية ـ احتمال ظهور عقبات أمام تمويل جيشها الوكيل. وعندما سعى الكونجرس فيما بعد، فى استجابة منه إلى ضغط شعبى لوضع حد للحرب الإرهابية على نيكاراجوا، طُلبَ من السعودية أن تفى بدينها وأن تمول عمليات شحن الأسلحة للكونترا التى كانت على ما يبدو أسلحة سوفييتية قامت إسرائيل بالاستيلاء عليها أثناء اجتياحها للبنان، ذلك الاجتياح الذى كان بدعم من ريجان.**

هذه هى مكائد إرهابيين دوليين ذوى حنكة ورؤية دولية، اجتازوا الحاجز الذى يمكن فيه كبح مشروعاتهم وإنجازاتهم فى تنظيم إرهاب دولى فعّال، تترك انطباعًا مؤثرًا يمتد من الشرق الأوسط إلى أمريكا الوسطى وإلى ما وراءها.

حقيقة أخرى حاسمة يجب أن نتذكرها، فالفضائح الحالية هى ضريبة ثقيلة للحركات الشعبية فى الستينيات وصاعدًا، وأجبرت الدولة على اللجوء إلى عمليات سرية لإخفاء إرهابها وعنفها، عمليات زاد تعقيدها إلى الدرجة التى لم يصبح بمستطاع فى آخر الأمر أن تبقى سرية.

ولو كان الشعب غير مبال ولا مكترث مثلما كان كذلك فى السنوات الماضية لضاهى ريجان ممارسات «چون إف كنيدى» عندما أرسل قوات الدفاع الجوى الأمريكية للقيام بعمليات قصف ضخمة، وبدأ مهام القضاء على المحاصيل فى ڤيتنام الجنوبية خلال عامى ١٩٦١، ١٩٦٢م، أو« ليندون چونسون »عندما صعد الهجوم على ڤيتنام الجنوبية أرضًا وجوًا ومده إلى الشمال أيضًا، وإرساله ٢٣,٠٠٠ من مشاة البحرية إلى جمهورية الدومينيكان لتجنب تهديد الديمقراطية هناك. حدث كل ذلك خلال عام ١٩٦٥م مع ظهور احتجاج بسيط جدًا آنذاك. تنطوى العمليات السرية على مخاطر كشف وتقويض الوضع الخطابى الطنان للحكومة (ومن أحد أمثلته «محاربة الإرهاب») قد يؤدى ذلك إلى إثباط همة القادة الإرهابيين لفترة على الأقل. **كما تخدم هذه الحقائق فى إظهار أن المجتمع غير السياسى ـ بشكل عام ـ مثل مجتمع الولايات المتحدة، الذى يفتقر إلى وجود أحزاب سياسية أو وسائل إعلام كبيرة، تعمل خارج إجماع الصفوة التى تتكون قاعدتها الصغيرة من رجال الأعمال، فمن المحتمل أن يهب المجتمع بعمل مهم، وربما يوثر هذا العمل فى السياسة. غير أنه قد يكون عملاً غير مباشر مثلما حدث خلال سنوات حرب ڤيتنام وصاعدًا. هذه حقائق مهمة فى تذكرها فيما يتعلق بالشرق الأوسط كذلك.**

تمثل العصبة العالمية لمناهضة الاشتراكية إحدى عناصر شبكة الإرهاب الدولى التى تنظمها الولايات المتحدة، وتتكون هذه العصبة من خليط من النازيين والمعادين للسامية وسرايا الموت، وبعض من أسوأ القتلة وسفاكى الدماء من كافة أنحاء العالم، جندتهم إدارة ريجان لتكون منهم شبكة فعّالة من القتلة والناكلين يكون العالم بأسره مرتعًا لهم[1]. حظيت العصبة فى الشهر الماضى على بعض الاهتمام فى غضون قضية هازنفوس فى نيكاراجوا. وادعت النيويورك تايمز ـ كعادتها، تنقل دعاية الحكومة بوصفها حقيقة ـ أن العصبة قد تطهرت من أكثر عناصرها شناعة منذ تولى سنجلوب أمرها فى الثمانينيات. وأتمت العصبة العالمية لمناهضة الاشتراكية آنذاك مؤتمرها السنوى فى أوروبا (لم تذكر وسائل الإعلام هنا شيئًا عن ذلك المؤتمر على حد علمى). **وقد حضر المؤتمر كبار النازيين، وعلت لهم ـ عن إجلال ـ أصوات إشادة عندما اعتلى**

(١) وهذا ما يعاود فعله پول ولفوويتز ـ مساعد وزير الدفاع الأمريكى (فى ذلك الوقت)، ومهندس غزو العراق ـ حيث صرح علنا بتكوين ميلشيات تابعة لأمريكا فى الشرق الأوسط ـ المترجم.

قادتهم - القتلة النازيون وأتباع هتلر - المنصة لكى يلقوا خطاباتهم. وفى مؤتمرى ١٩٨٤، ١٩٨٥م اللذين قامت على رعايتهما منظمة تربوية تابعة للولايات المتحدة [معفية من الضرائب]، عاود الظهور فجاة زعماء عصابات القتل فى أمريكا اللاتينية بعد الزعم بطردهم فى عام ١٩٨٤م. واستمرت العصبة فى ضم نازيين وعنصريين وقتلة من كافة أنحاء العالم، وتلقت الدعم من الولايات المتحدة ومن عدد كبير من الدول العميلة وعلى رأسها ليس فقط تايوان وكوريا الجنوبية بل أيضًا سوريا ودول عربية أخرى طبقًا للتقارير، وقام اللوبى الإسرائيلى هنا بتمويه ما تقوم به من أعمال. وفى مقدمة أحدث كتاب لهما عن العصبة، يعلق سكوت أندرسون وچون أندرسون فيقولان: إن عصبة بناى بيرث لمناهضة تشويه السمعة وهى عضو رئيسى فى اللوبى الإسرائيلى فى الداخل، قد رفضت تزويدهما بمعلومات عن ذلك الحشد المعلوم من المعادين للسامية الذين يقومون حاليًا بخدمة هدف نافع داخل الشبكة الريجانية للإرهاب الدولى التى يقدمون لها الدعم على كافة الأصعدة.

يكشف ذلك والكثير غيره عن فهم متقن لكيفية إدارة الإرهاب الدولى. يجب أن يذكرنا التاريخ القذر للعصبة العالمية لمناهضة الاشتراكية بأن ضراوة ريجان إذا كانت غير عادية فإنها ليست فريدة فى تاريخ الولايات المتحدة. ففى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، انصرفت الولايات المتحدة إلى مهمة إخماد المقاومة المناهضة للفاشية فى بقاع كثيرة من العالم. وكانت إحدى وسائل هذا البرنامج العالمى هى تجنيد عصابات نازية كأمثال كلاوس باربى «سفاح ليون»، وتم تكليفه فى الوقت المناسب كمسئول عن عملية تجسس على الفرنسيين لصالح المخابرات الأمريكية. ويمثل رينارد جيهلين أحد أبرز هذه النماذج، فقد كان مسئولاً عن عمليات استخباراتية لهتلر فى أوروبا الشرقية، وسرعان ما أسندت إليه نفس المهام فى مخابرات ألمانيا الغربية بإشراف من الـ «سى آى إيه». وأسند إلى منظمته مسئولية دعم الولايات المتحدة فى تنفيذ عمليات عسكرية داخل الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية. أدار هذه العمليات مكتب چورچ كينان بوزارة الخارجية، طبقًا لچون لوفتس الذى تحرى فى هذه المسائل لصالح وزارة العدل الأمريكية. عندما أصبح من المتعذر فيما بعد حماية هؤلاء القوم أصحاب

العون، قامت السلطات الأمريكية باستقدامهم إلى هنا أو إلى أمريكا اللاتينية بمساعدة من الڤاتيكان والكهنة الفاشيين. واستمروا فى خدمة مصالح حكومة الولايات المتحدة وفى تدريب القائمين على أعمال التعذيب بطرق ابتكرها الجستابو، وفى المساعدة على تأسيس دول أمن قومى ذات طابع نازى جديد فى أمريكا الجنوبية، وتأسيس سرايا الموت فى أمريكا الوسطى، داخل إطار قوات أمن مدربة أمريكيًا.

سوف نفهم القليل جدًا عن العالم إذا أهملنا السياق التاريخى ذا العلاقات الوثيقة. ذلك السياق الذى تم تجاهله بصفة عامة، أو تم تعتيمه فى العقيدة الرسمية.

ينطبق نفس الشىء تمامًا عندما ننتقل مباشرة إلى موضوع الشرق الأوسط. تفكر جيدًا فى علاقات الولايات المتحدة مع إيران التى تشغل حيزًا على الساحة الإخبارية هذه الأيام، غير أن جزءًا كبيرًا من سياقها التاريخى قد استئصل كما هى عادة المسألة إذا كانت تؤدى إلى تلقين دروس غير ملائمة. فحكومة ريجان تجادل حاليًا فى أن شحنات الأسلحة التى أعلن حديثًا بأنها أرسلت إلى إيران عبر حلقة اتصال إسرائيلية هى عبارة عن جزء من مسعى لإقامة علاقات مع العناصر المعتدلة فى إيران. وثمة حس يبدو فيه هذا الادعاء حقيقيًا، **فبالدخول إلى عالم اللغة الجديدة التقليدية التى يستخدم فيها مصطلح «المعتدل» للإشارة إلى العناصر التى تمتثل تمامًا إلى أوامر ومطالب الولايات المتحدة، نجد أن هذا المصطلح يتوازى مع مصطلح «المتطرف» الذى يستخدم للإشارة إلى هؤلاء الذين لا يمتثلون إلى أوامر الولايات المتحدة مطلقًا**. ويلاحظ هنا أن المصطلحين ليس لهما علاقة بتعهد هذه الجماعات بالعنف والإرهاب، أو حتى بأهدافها الاجتماعية والسياسية بصرف النظر عن السمة التعريفية الحاسمة، وهكذا فإن سوهارتو الذى قام بعمليات قتل جماعية فى إندونيسيا يعتبر «معتدلاً»[1] ويحظى باحترام كبير، أما جماعة الفلاحين التى تعول نفسها والتى قامت الكنيسة فى السلڤادور على تنظيمها فإنها تعتبر متطرفة ويجب القضاء عليها بإرهاب على طراز پول پوت، تديره قوات مرتزقة للولايات المتحدة.

فى إيران [فى منتصف القرن]، أعادت الولايات المتحدة «المعتدلين» إلى الحكم

(١) كان سوهارتو «معتدلاً» و«أملاً» ـ بالنسبة للولايات المتحدة ـ عندما قاد انقلابه العسكرى على جثث نصف مليون إندونيسى، وفى آخر حكمه، عندما أصبح أقل عنفًا ودكتاتورية، وعندما غيّر صفقة طائرات حربية من أمريكا لروسيا، وعندما بدأ يشيد علاقات استراتيچية خارج أمريكا، أصبح غير مرغوب فيه ـ المترجم.

بانقلاب خططت له الـ «سى آى إيه» فيما وصفته النيويورك تايمز (فى ٦ أغسطس ١٩٥٤م) بأنه درس عملى موجه إلى «الدول النامية ذات الموارد الغنية»، «درس عملى فى الثمن الذى يجب أن تدفعه عن بعضها الذى أصبح متطرفًا فى المغالاة فى الوطنية» ، ويحاول أن يأخذ بزمام موارده الخاصة، وبذلك يصبح «متطرفًا». ظلت إيران معتدلة حتى سقوط الشاه فى عام ١٩٧٩م فى الوقت الذى كانت تصنف فيه كواحدة من أسوأ دول العالم فى انتهاك حقوق الإنسان، وبتوثيق دائم من منظمة العفو الدولية، وجماعات أخرى لحقوق الإنسان، دون أن يؤثر هذا التوثيق على تصنيف الشاه بأنه رجل معتدل، أو على منزلته الرفيعة بين أصفياء الولايات المتحدة. واستمرت إدارة كارتر فى دعم الشاه حتى نهاية حكمة الدموى. ونظرت الولايات المتحدة على ما يبدو آنذاك فى احتمالية حدوث انقلاب عسكرى إلا أن ذلك لم يكلل بالنجاح. وفى ذلك الحين استمر تدفق الأسلحة على إيران بشكل جزئى عن طريق إسرائيل التى كانت تربطها علاقات قوية مع الشاه وجيشه.

يلاحظ أن الكثير جدًا من نفس القصة قد حدث فى قضية سوموزا فى نيكاراجوا الذى سقط فى نفس الوقت تقريبا ودعمته أيضًا إدارة كارتر فى النهاية، وقامت إسرائيل بتزويده بالسلاح بدعم ضمنى ـ دون شك ـ من الولايات المتحدة ، بينما كان يقتل عشرات الآلاف فى آخر نوبة غضب. حاول كارتر أن يستغل سلطة الحرس الوطنى عندما أصبح من المتعذر الإبقاء على سوموزا. وبعد فترة وجيزة أعيد تعيين المجموعة المتبقية من الحرس فى هندوراس وكوستاريكا **بمساعدة من وكلاء الولايات المتحدة كالأرجنتين (التى كانت تخضع آنذاك إلى ألوية النازية الجديدة، وبالتالى فهى دولة عميلة معتدلة ذات نفع)** وتولت الولايات المتحدة بعد ذلك رعايتهم بشكل مباشر، ونظمت منهم جيشًا إرهابيا وكيلاً تكون مهمته إعاقة تهديد الإصلاح الاجتماعى فى نيكاراجوا.

فى غضون ذلك مر أصفياء الولايات المتحدة بتحول سحرى، فقد أصبحوا معنيين بشدة ولأول مرة بحقوق الإنسان والديموقراطية فى نيكاراجوا وإيران، نهضة أخلاقية مفاجئة فشلت فى إثارة الازدراء الذى تستحقه عن آخر عودة إلى الشأن الإيرانى. ففى عام ١٩٨٢م وطبقًا لموشى أرنز سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، فإن عمليات توريد إسرائيل للأسلحة إلى إيران بعد سقوط الشاه قد تمت بالتنسيق مع حكومة

الولايات المتحدة . . . على أعلى المستويات تقريبًا ، والهدف كان إيجاد بعض مجالات للاتصال مع الجيش الإيرانى لإسقاط نظام الخمينى ، أو على الأقل الاتصال ببعض المسئولين فى الجيش ممن قد يصبحون يومًا ما فى مركز قوة فى إيران . ذلك ما قاله ياكوف نمرودى مسئول المخابرات ، وبائع الأسلحة الإسرائيلية الذى عمل متنكراً كملحق عسكرى فى إيران خلال فترة حكم الشاه فى برنامج إذاعى لمحطة «بى بى سى» فى عام ١٩٨٢م . أضاف السفير الإسرائيلى الأسبق لدى إيران يورى لوبرانى ، وهو عضو بحزب العمل تفاصيل إضافية فى نفس البرنامج :

اعتقد بشكل راسخ جدًا فى إمكانية الاستيلاء على طهران باستخدام قوة صغيرة جدًا نسبيًا ، تكون حازمة وعديمة الرحمة وقاسية . أعنى بذلك : أن الرجال الذين سيقودون هذه القوة يجب أن يتهيأوا نفسيًا ، إلى احتمالية أنهم قد يقتلون عشرة آلاف شخص مبرهنين على أنهم معتدلون بالمعنى الفنى . عبر «ديفيد كيمش» وزير خارجية إسرائيل والنائب الأسبق لرئيس الموساد عن أفكار مماثلة . يعرف كيمش ونمرودى حاليًا فى وسائل الإعلام بأنهما من بين أولئك الذين دشنوا برنامج منتصف الثمانينيات لمساعدات الولايات المتحدة العسكرية لإيران عن طريق إسرائيل بشأن رهائن الولايات المتحدة والبحث عن معتدلين . ومع ذلك فقد طمست الآراء الذائعة - قبل فترة طويلة من وجود أى رهائن - عن الإسرائيليين المعنيين بهذا البرنامج . وفى نفس الوقت - أوائل عام ١٩٨٢م - صادق «ريتشارد هلمز» (المدير السابق لـ «سى آى إيه» ، والسفير الأسبق لدى إيران) وروبرت كومر مرشح رئيسى لمحاكمات جرائم الحرب فى أواخر الستينيات ومسئول كبير فى البنتاجون وأحد مؤسسى قوة الانتشار السريع التى - كما يرى - يمكن استخدامها فى دعم «المعتدلين» بعد وقوع انقلاب عسكرى ، وآخرين بشكل عام على هذه الخطط ، تم التعتيم فى الوقت الحالى على كل ذلك .

وفى واقع الأمر ، تلك الحقائق قد كُشف النقاب عنها أيضًا مؤخراً على الرغم من تجاهلها ، قبل انتشار الفضائح مباشرة ، على سبيل المثال ، المتحدث السامى باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية «أفى بازنر» الذى أكد فى إحدى المقابلات أن إسرائيل قامت فى عام ١٩٨٢م بإرسال مؤونات عسكرية لإيران بموافقة من الولايات المتحدة ، اشتملت هذه مؤونات على قطع غيار لطائرات مقاتلة من صنع الولايات المتحدة .

استمر تدفق الأسلحة على إيران عبر إسرائيل (ومن المؤكد عبر سبل أخرى) على

الأرجح بمستوى كاف لحفظ العلاقات مع العناصر الصالحة فى الجيش الإيرانى، **غير أن الولايات المتحدة قوبلت بمعارضة فى إرسال أسلحة كافية تمكن إيران من الانتصار فى الحرب الإيرانية العراقية، الأمر الذى يمثل كارثة لسياسة الولايات المتحدة التى تدعم «صدام حسين»؛ لذلك جمدت الولايات المتحدة صفقة أسلحة كبيرة لإيران مع إسرائيل وألقت القبض على لواء إسرائيلى سابق من بين آخرين.**

لا شىء من ذلك يمثل كشفًا جديدًا فى أواخر عام ١٩٨٦م كما تشير هذه الاستشهادات السابقة. فى عام ١٩٨٢م ذكرت قصة للنيويورك تايمز نشرت فى صدر صفحاتها، وقام بإعدادها الصحفى ليزلى جيلب، أن نصف الأسلحة التى أرسلت إلى إيران كانت «من توريد أو ترتيب إسرائيل» وبعلم - دون شك - من الولايات المتحدة، وبتفويض ضمنى على الأقل «والبقية قام بتوريدها تجار أسلحة مستقلون، بعضهم ربما كانت تربطه أيضًا علاقات مع المخابرات الإسرائيلية»، فى حين كانت الـ «سى آى إيه» تقوم بعمليات سرية ضد نظام الخمينى انطلقت من قواعدها فى شرق تركيا. واحتلت إفشاءات أرنز التى نشرت فى بوسطن جلوب على أيام متعاقبة مكانًا بارزًا. وفى الأشهر التالية وقبل «الفضائح» مباشرة ظهرت معلومات أخرى إضافية. وهكذا ففى شهر مايو أفاد باتريك سيل أن «تجار الأسلحة الأوروبيين والإسرائيليين يقومون على عجلة بإرسال المؤن الحربية إلى إيران»، بينما تتراجع إسرائيل حاليًا عن الطرق الملتوية فى توريد السلاح إلى إيران، فعلى سبيل المثال، تلقت إحدى السفن التى تبحر حاليًا وتحمل على متنها ٢٥,٠٠٠ طن من أسلحة المدفعية الإسرائيلية والذخيرة وإسطونات المدافع وقطع غيار الطائرات ومؤنًا حربية أخرى، أمرًا بالتوجه مباشرة إلى إيران بدلاً من تفريغها وتحميلها على سفينة أخرى، عبر زائير. إنه لأمر صعب الأخذ على محمل جاد جدًا الإبداء الحالى للدهشة من هذه المسائل.

يلاحظ مرة أخرى التشابه المستمر بين سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران وسياستها تجاه نيكاراجوا، وهناك أيضًا يصعب الأخذ على محمل جاد الإبداء الحالى للدهشة من حقيقة أن إدارة ريجان قد تولت بنشاط إعداد المساعدة العسكرية لجيشها الوكيل بالتحايل على قوانين الكونجرس، وكذلك على قرار المحكمة الدولية الذى تخجل منه دولة إرهابية، وعلى القوانين الراسخة التى تعود إلى قانون الحياد فى القرن الثامن عشر.

يمكننا أن نعرف الكثير عن هذه المسائل إذا أولينا التاريخ الحديث العناية الكافية . . فعلى سبيل المثال أضحت العلاقات بين الولايات المتحدة وإندونيسيا علاقات عدائية على نحو لدود منذ ٣٠ عامًا [أيام سوكارنو]، إلى الدرجة التى جعلت الـ «سى آى آى» ترعى تمردًا عسكريًا داخل إندونيسيا فى عام ١٩٥٨م. واستمرت الولايات المتحدة خلال فترة العداء فى تزويد نظام سوكارنو بالسلاح. وفى أواخر عام ١٩٦٥م قام الجنرال سوهارتو المناصر لأمريكا بانقلاب عسكرى أدى إلى مقتل عدة مئات من الآلاف معظمهم من الفلاحين الذين لا يملكون أراضى، والقضاء على التنظيم السياسى الوحيد ذى القاعدة الشعبية فى إندونيسيا، وهو الحزب الاشتراكى الإندونيسى. عادت إندونيسيا بذلك إلى العالم الحر المتسع لعمليات الاستغلال والنهب للشركات الأمريكية والكندية واليابانية التى أعاقها فقط جشع الجنرالات الحاكمين الذين فرضوا دكتاتورية فاسدة ومتوحشة.

رحب الرأى المثقف فى الغرب بهذه التطورات بحرارة واعتبرها تبرئة لهجوم الولايات المتحدة على ڤيتنام الجنوبية (أطلق عليه الدفاع عن ڤيتنام الجنوبية داخل نظام الدعاية). وفى إدلاء بالشهادة أمام مجلس الشيوخ بعد المذبحة، طلب من وزير الدفاع ماكنمارا تقديم تفسير لعملية توريد الأسلحة إلى إندونيسيا خلال فترة اشتداد العداء بين البلدين. **ووجه إليه سؤال حول ما إذا كان توريد الأسلحة قد «جلب الأرباح»، وأفاد بالإيجاب، بما يشمل ٧٠٠,٠٠٠ جثة، طبقًا لأصدقائه الإندونيسيين. وأكد تقرير للكونجرس بأن التدريب والإبقاء على علاقات مع المسئولين فى الجيش قد جلب «أرباحًا هائلة» فى الإطاحة بسوكارنو.** وبالمثل، طبقًا لمصادر البنتاجون «اعتبر النفوذ العسكرى للولايات المتحدة عنصرًا مهمًا فى الانقلاب الذى أطاح برئيس البرازيل اليسارى جولارت عام ١٩٦٤م»، وأجلس على الحكم دولة بوليسية تقوم على التعذيب والقمع، مع الأرباح للمستثمرين الأجانب. رحب الليبراليون والرئيس كنيدى بهذا الانقلاب وأيدوه، وتكررت القصة ثانية فى تشيلى بعد عدة سنوات. فإبان فترة حكم نظام إليندى استمرت الولايات المتحدة فى توريد الأسلحة فى نفس الوقت الذى كانت تبذل فيه قصارى جهدها لإسقاط النظام، ونالت ما كانت تريد بالانقلاب الذى قاده پينوشيه.

تسير العمليات الإيرانية وفق نمط مألوف لمخطط السياسة الذى له مبرراته والذى

يكون واقعيًا أحيانًا، ويستطيع المرء أن يدرك بسهولة السبب الذى جعل ريتشارد هيلمز وآخرين يصادقون عليه جهارًا فى عام ١٩٨٢م.

يستحضرنا أيضًا فى هذا المقام طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية إبان فترة حكم الشاه. فقد تحدد لإيران دور مركزى فى السيطرة على الشرق الأوسط وفقًا لمعتقد نيكسون الذى بنى على التسليم بأن الولايات المتحدة لا تملك القدرة على فرض إرادتها فى أماكن كثيرة، ولذلك يجب أن تعتمد على خفراء حراسة محليين رهن الإشارة (على حد وصف وزير الدفاع ميلفن ليرد)، أى وكلاء محليين يتحملون مسئولياتهم الإقليمية داخل الإطار العام للنظام الذى تحافظ عليه الولايات المتحدة، كما أشار هنرى كيسنجر فى ذلك الوقت، وقام حلف ثلاثى (بشكل ضمنى جزئيًا) يربط بين إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة ويهدف إلى «الدفاع» عن سيطرة الولايات المتحدة على أكبر مناطق احتياطى الطاقة فى العالم وحمايتها من العدو الرئيسى، وهو مجتمعاتها التى ربما أصابتها الفكرة المتطرفة بوجوب مشاركتها فى السيطرة على مواردنا التى تقع بالصدفة فى أراضيها، وبعد هذا - بشكل عابر - مثالاً واحدًا لنمط عالمى.

تطورت كذلك خلال هذا السياق العلاقات الخاصة مع إسرائيل، ففى عام ١٩٥٨م رأى مجلس الأمن القومى أن «اللازمة المنطقية» لمقاومة الوطنية العربية المتطرفة (بالمعنى الفنى للمصطلح) هى دعم إسرائيل باعتبارها القوة الكبرى الوحيدة المؤيدة للغرب فى المنطقة. وطبقا لمايكل بارزوهار مؤلف السيرة الذاتية لديڤيد بن جوريون، أبرمت إسرائيل فى ذاك الوقت معاهدة مع إيران وتركيا وإثيوبيا قام على رعايتها وزير الخارجية الأمريكى چون فوستر دالاس. وخلال الستينيات اعتبرت المخابرات الأمريكية إسرائيل حاجزًا أمام ضغوط الوطنية المتطرفة التى تواجهها المملكة العربية السعودية، وأصبح الاعتقاد بأن إسرائيل مصدر قوة استراتيچى اعتقادًا راسخًا فى السياسة الأمريكية بعد الانتصار الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا فى عام ١٩٦٧م. عزز سقوط الشاه دور إسرائيل باعتبارها «مصدر قوة استراتيچى» يخدم كقاعدة لتنفيذ مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة، وازدادت فى ذلك الوقت الخدمات الجانبية التى تقدمها إسرائيل للولايات المتحدة فى جنوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفى حوالى عام ١٩٧٠م حدث انقسام داخل الصفوة فى الولايات المتحدة على سياستها فى المنطقة. دل على

ذلك الخلاف الذى دب بين وزير الخارجية ويليام روجرز الذى قدم خطة لتسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى بما يتفق مع الإجماع الدولى فى ذلك الوقت، وهنرى كيسنجر الذى رأى ضرورة فى الإبقاء على سياسة «كش ملك»، وهو الباعث الذى جعله يؤيد إسرائيل فى رفضها للعرض الذى قدمه السادات فى عام ١٩٧١م لتسوية سلمية شاملة بما يتفق مع الخطوط العامة للسياسة الرسمية للولايات المتحدة، وأصبح لآراء كيسنجر الغلبة. ومنذ ذلك الوقت هيمنت معارضته المتعصبة والمتصدية لتسوية سياسة حقيقية على سياسة الولايات المتحدة التى آثرت أن ترى مصدر القوة الاستراتيچى الإسرائيلى يلعب دوره فى مساعدة الولايات المتحدة فى السيطرة على المنطقة بالتهديد أو باستخدام القوة. يفسر ذلك كله استمرار الولايات المتحدة فى العمل على معارضة أى تسوية سياسية يمكن أن تؤدى حتمًا إلى اندماج إسرائيل فى المنطقة.

سعت الولايات المتحدة دائمًا إلى الإبقاء على حالة المواجهة العسكرية وضمان بقاء إسرائيل «مصدر قوة استراتيچى». وبناء على هذا المفهوم يجب أن تتفوق إسرائيل عسكريًا وتتقدم تكنولوچيا؛ فهى دولة منبوذة، فرصها قليلة لتحقيق استقلالاً حقيقيًا باستثناء إنتاج التكنولوچيا المتقدمة (بالتنسيق الدائم مع الولايات المتحدة)، تعتمد كليًا على الولايات المتحدة، ومن ثم فهى دولة معتمد عليها تخدم رغبات الولايات المتحدة باعتبارها خفير حراسة محليا، ودولة مرتزقة تعمل لحساب الولايات المتحدة فى تحقيق أهدافها فى كل مكان، كدعمها فى عملية شبه الإبادة الجماعية فى جواتيمالا عندما حالت عوامل داخلية دون المشاركة الكاملة لواشنطن فى هذا المشروع كما كانت ترجو.

ماذا عن علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربى؟

أولاً ستعمل الولايات المتحدة على ضمان سيطرتها على الموارد الرئيسية للطاقة فى شبه الجزيرة العربية، ويمثل ذلك مبدأ أساسيًا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، استمرت عليه طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، **لذلك ستدعم الولايات المتحدة «الوطنيين المعتدلين» كالصفوة الحاكمة فى المملكة العربية السعودية المعروف عنهم «الاعتدال». ونُوشدت المملكة العربية السعودية أيضًا لتتطوع فى دعم الإرهاب الدولى**

للولايات المتحدة كما أشرنا سابقًا. وسوف نندهش قليلاً من المفاجأة بأنها متورطة على نحو خطير فى توريد الأسلحة إلى إيران بمشاركة ضمنية مع إسرائيل، وفى الأنشطة الإرهابية للولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى، وربما فى أماكن أخرى أيضًا كجنوب أفريقيا على سبيل المثال. وفى نفس الوقت ستقاوم الولايات المتحدة باستمرار «الوطنيين المتطرفين» الذين يقفون عقبة فى طريق أهداف الولايات المتحدة، وتبرز ليبيا كحالة فى صميم الموضوع، ففى الوقت الذى بدا فيه أن الولايات المتحدة قد دعمت محاولة القذافى لرفع أسعار البترول فى أوائل السبعينيات لكى تقوى موقف المعتدلين كإيران والكويت والمملكة العربية السعودية، أصبحت ليبيا عائقًا أكثر فأكثر أمام أهداف الولايات المتحدة وصارت هدفًا رئيسيًا منذ الأيام الأولى لإدارة ريجان بذريعة «الحرب على الإرهاب الدولى».

فى هذا الصدد يجب أن نتذكر أن إدارة ريجان قد واجهت منذ البداية مشكلة خطيرة إلى حد ما، فعلى النقيض من الأكاذيب الكثيرة لم تحظ سياساتها الرئيسية على تأييد شعبى بوجه عام.

واستمر المجتمع مثل ذى قبل فى تأييد الإنفاق على النواحى الاجتماعية بدلاً من الإنفاق على النواحى العسكرية ومقاومة برنامج تعزيز قوة الدولة وتحويل الدولة، أكثر من ذى قبل، إلى دولة رخاء لصالح الأغنياء، تبرز فيها إحدى الخصائص الرئيسية لنظام البنتاجون بأن يقدم المعونة الحكومية المغتصبة إلى صناعة التكنولوچيا الحديثة ليوفر الدعم العام والربح الخاص، ويطلق عليه «مشروع حر». وقاوم المجتمع أيضًا بشكل عام السياسة الخارجية «الناشطة» فى التدمير والتدخل والإرهاب الدولى والاعتداء. تلك السياسة التى نالت الإطراء والاستحسان بوصفها عقيدة ريجان. وهناك وسائل تقليدية للتعامل مع المشكلة حمل الشعب المعارض على قبول السياسات التى يقاومها، و ذلك بإدخال الخوف طبقًا لمقولة «منكن» التى وردت سابقًا. **وبناء على ذلك يجب علينا أن نتصدى إلى إمبراطورية الشر التى عقدت العزم على القضاء علينا وإلى «المؤامرة المستفحلة القاسية» التى أخذت على عاتقها إعاقة ما نقوم به من أعمال خيرية على مستوى عالمى والقضاء علينا، كما أشار چون إف كيندى خلال فترة من تاريخ الولايات المتحدة تشبه إلى حد كبير هذه الفترة.**

غير أن المشكلة التى تطرح نفسها هى أن التصدى لإمبراطورية الشر يمثل عملاً ينطوى على خطورة كبيرة وقد يكلفنا الكثير، ولذلك فلا يمكن الشروع فيه. ويكمن الحل لهذه المعضلة فى خلق وكلاء لإمبراطور الشر يمكن الاعتداء عليهم دون عقوبة؛ نظراً لأنهم ضعفاء وعزل، وتعتبر ليبيا نموذجًا مثاليًا لهذا الدور، وخاصة على خلفية تفشى العنصرية المعادية للعرب داخل الولايات المتحدة، وكذلك داخل السياق العام لـ «حملة الحرب على الإرهاب الدولى» طاعون العصر الحديث، الذى يجب أن يدرءه عنا القادة الإرهابيون فى واشنطن طبقًا للعديد من «عمليات الحقيقة» التى أدارتها المؤسسات الأيديولوچية.

فقتل العديد من الليبيين دون أن نتحمل الثمن هو أمر يسير، أمر فى الحقيقة يبتهج له الكثير فى الداخل بما فى ذلك الرأى الليبرالى المثقف - فيما ندفع عن أنفسنا «بلاء الإرهاب البغيض».

قد ينطوى العامان المقبلان على مخاطر. فالريجانيون يرغبون فى ترك طابع ثابت على السياسة الأمريكية مهما كانت نتائج الانتخابات المقبلة، ويريدون أن يبرهنوا على أن العنف يثمر. ويريدون أن يتغلبوا على «الموانع السقيمة فى استخدام القوة العسكرية» (نورمان پودهوريتز). وألف نظام الدعاية سلسلة من الأعداء كالساندنيستاز التى تعتبر «سرطانا» يجب اقتلاعه (چورچ شولتز) والقذافى الكلب المجنون الذى ينتمى إلى العالم العربى، وعرفات «مؤسس الإرهاب المعاصر»، وكاسترو الذى يهدد بالاستيلاء على العالم الغربى لصالح الاتحاد السوفييتى إلى آخره. وإذا أمكن القضاء على هؤلاء الأعداء بالعنف، فإن الآثار الطويلة الأجل على الثقافة الأمريكية سوف تصبح شائكة. ولن يكون هناك مزيد من «الضعفاء» ممن يعقدون المعاهدات ويدخلون فى مفاوضات، ولن يكون هناك كذلك حرص على التسوية السياسية ولا القانون الدولى ولا الحماقات المماثلة. **بل إن النظام السياسى سيقبض عليه رجال ليس لديهم موانع سقيمة، يحرزون أهدافهم بإرسال قواتهم العسكرية العميلة وعصاباتهم المستأجرة لينزلوا العذاب بالشعوب التى لا تستطيع الرد على الهجوم الذى يشنه عليها ما يُسمون «المحافظون» فى لغة الأخبار الجديدة.**